

صدام حسين

الشَّوْرَة والمرأة



منشورات 1987 الطليعة

الثَّوْرَةُ وَالْمَرْأَةُ

- المرأة نصف المجتمع
- نظرة متوازنة وتجنب ميلين خاطئين
- نحن لا نخاف ولكن يجب أن نحسب
- يجب أن تتقدم الثورة بصيف محسوبة
- لذلك ننظر الى المرأة ودورها التاريخي

المرأة نصف المجتمع

كلمة الرفيق صدام حسين

في المؤتمر الثالث للاتحاد العام لنساء العراق بتاريخ ١٧/ نيسان/ ١٩٧١

المرأة نصف المجتمع

ايتها الاخوات :

ان مؤتمركن حدث بارز في حياة شعبنا وبلادنا ، فطيلة سنوات عديدة قبل الثورة كان للتنظيم النسوي واجبات نضالية واطارات خاصة للنضال ، شاركت المرأة فيها الرجل في النشاطات السياسية والاجتماعية . ولم يتوفر الاطار القادر على استيعاب ارادة الملايين من النساء العراقيات والتعبير عنها ، وحشد طاقتهن في الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية ، وفي سبيل الحرية والحياة الافضل .

وقد توفرت الظروف الموضوعية لبناء المنظمات الاجتماعية في ظل الثورة التي قادها حزبنا ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، فقامت منظماتهم ، (الاتحاد العام لنساء العراق) . الى جانب منظمات الطلبة والعمال والفلاحين والمهنيين ، والاطباء والادباء .

ان المرأة في بلادنا ، رغم ظروف التخلف التي عطلت الكثير من طاقاتها . قد لعبت ، وبحق دورا بارزا ومشرفا في الكفاح الذي خاضه شعبنا

للتحرر من الاستعمار ، وللتخلص من الانظمة الرجعية والدكتاتورية . ومن اجل الاهداف القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ففي ثورة العشرين ، التي كانت رد الشعب على الاحتلال الاستعماري البريطاني ، وفي الانتفاضات الشعبية ضد المعاهدات والاحلاف الاستعمارية . وضد الظروف والقوانين الجائرة ، والانظمة الرجعية والدكتاتورية الفاسدة ، كانت المرأة تشارك في الانتفاضات الشعبية ، وتسهم اسهاما مفعما بالبسالة والاقدام من جهة ، وتثير في قلوب المناضلين الحماسة والشجاعة ، من جهة اخرى .

وفي حزبنا لعب التنظيم النسوي دورا بارزا وطليعيا في بناء الحزب ، وفي الكفاح الذي خاضه لقهر اعداء الشعب ، وتحقيق الثورة . . وفي ايام النضال الصعبة وعندما كانت تشتد ظروف الارهاب على المناضلين ، كان التنظيم النسوي في الحزب يلعب دورا نشيطا وفعالا في ادامة الصلة بين القيادة وكل منظمات الحزب وبين الرفاق المعتقلين والرفاق الذين كانوا خارج المعتقل . كما كان التنظيم النسوي قوة للتعبئة الفعالة بين الجماهير ، ترفد غضبها واحتجاجها على اساليب الاستعمار والاضطهاد والبطش التي تمارسها الانظمة الرجعية والدكتاتورية ، بحق مناضلي الحزب ، وكل المناضلين الوطنيين والتقدميين .

وفي كل بقعة من بقاع الوطن ناضلت المرأة العراقية لتحل دورها في المجتمع ، وقد حققت المرأة في بلادنا تقدما في هذا الشأن ، يبعث على الاعتزاز والتفاؤل .

ان عشرات الالوف من الفتيات يدخلن المدارس في كل سنة . كما يعمل الالوف من النساء العراقيات في المعامل والمدارس والمستشفيات والمؤسسات

الحكومية . بالاضافة في الريف .

ولم يقتصر تعليم النساء في بلادنا على المراحل الاولى كما لم تقتصر مشاركة المرأة في المسؤوليات على المراكز الصغيرة . فالجامعات العراقية الخمس تضم نسبة كبيرة من الطالبات . . كما يوجد في بلادنا عدد من النساء اللواتي حصلن على اختصاص عال في الطب والهندسة وتضم الجامعة عددا من الاساتذة من النساء ، ووصلت المرأة في بلادنا الى مراكز عالية في المسؤولية ، كالوزارة والمديرية العامة بالاضافة الى النسوة العراقيات العاملات بنشاط ، في حقول القضاء والفكر والفن ، والادب والصحافة .

ولاول مرة في تاريخ بلادنا ، وصلت المرأة العراقية بعد الثورة الى مراكز المسؤولية القيادية في المنظمات النقابية العمالية . وساوى قانون الاصلاح الزراعي بين المرأة والرجل ، وفي الحقوق التي تضمنها كافة . ان تحرير المرأة . . تحريرا كاملا من القيود المتخلفة التي فرضت عليها في الماضي ، في عهود الظلام والاستبداد ، هدف اساسي من اهداف الحزب والثورة .

فالمرأة تمثل نصف المجتمع ، واذا لم تكن المرأة حرة وواعية ، ومثقفة فسيبقى مجتمعنا متخلفا غير حر .

ان الحرية مبنية على الوعي ، وعلى العلم وعلى فهم الخصائص القومية للبلاد . وعلى الالتزام بمصالح الجماهير وعلى تحمل مسؤوليات النضال ضد الامبريالية والصهيونية ، وفي سبيل تحقيق الاهداف الوطنية والقومية . . وهذه الحرية قادرة على تفجير طاقات المرأة في الاتجاه الصحيح ، الذي يبني وطننا حرا وقويا وموحدا ومتقدما .

اننا جميعا في الحزب وفي الدولة . . وفي المنظمات الاجتماعية . وفي كل

مؤسسة ، مطالبون بالعمل على تشجيع ادخال المزيد من النساء في المدارس ، والدوائر والمؤسسات الصحية والانتاجية والصناعية والزراعية ، والفكرية والفنية والاعلامية ، وفي المؤسسات والخدمات على اختلاف انواعها .

ونحن مطالبون ايضا بالنضال ، بلا هوادة ، ضد كل المعوقات المادية والنفسية التي تعترض هذا السبيل ان المعوقات التي تعترض طريق المرأة ، في مجال الحياة المختلفة تزيد على المعوقات التي تعترض الرجل ، ويتطلب ذلك من كل القوى الواعية في مجتمعنا ان تساند المرأة ، في سعيها الطبيعي والمشروع لاحتلال دورها في المجتمع .

ان الذين ما يزالون ينطلقون في نظرتهم الى المرأة من عقلية ومفاهيم قرون التخلف والظلام ، لا يعبرون عن تطلعات الثورة وطموحاتها ويناقضون مبادئ الحزب القائمة في الاساس على الحرية والتحرر ، ويعادون كل نزعة مخلصنة الى التقدم .

ان الثورة هي الانتفاضة من اجل الحرية . . الحرية الواعية الموضوعية في خدمة الشعب . . وفي خدمة التقدم البشري ، ولا يمكن ان تكون هناك ثورة حقيقية اذا لم تستهدف تحرير المرأة وتطوير اوضاعها المادية والثقافية .

والذين ينصبون انفسهم اوصياء على المرأة وينطلقون من نظرة استبدادية ومتهالكة ويضعون العقبات المصطنعة امام تحررها . . وامام اسهامها الكامل في المجتمع هؤلاء لا يقدمون الى بلادهم وشعبهم اية خدمة . . انهم يضررون بالوطن والشعب . . ويسعون ، عن جهل او معرفة الى تعطيل طاقات الشعب وتأخير تقدمه .

ان المرأة العربية في بلادنا حفيذة النساء العربيات الخالدات ، اللواتي قاتلن مع الرجال ببسالة ، ونظمن شعر الحماسة والفخر ، وشاركن في التراث

الحضاري المجيد . . ان هذه المرأة العربية وشقيقتها الكردية وكل النساء العراقيات يقدرن من خلال العلم ومن خلال الالتزام الواعي بالثورة وبمبادئ ومصالح الجماهير . . ومن خلال الفهم الصحيح والمتطور للخصائص القومية لحضارتنا وتراثنا على التصرف الصائب ، والاسهام في بناء المجتمع الثوري الجديد كقوة طليعية .

ان النضال ضد معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية وهو معسكر تحتشد فيه كل اساليب الدمار والعلم الحديثة يتطلب انسانا حرا وملتزما ومتعلما . واي عزل للمرأة او تقليل من مساهمتها الكاملة في المجتمع يحرم الوطن من نصف ابنائه . . ومن نصف طاقاته الفكرية والانتاجية والكفاحية .

ان الام الحرة الواعية المتعلمة تستطيع ان تقدم للبلاد جيلا من الشباب الواعي الملتزم والمقاتل . . فاية جريمة ترتكب بحق الاجيال الشابة ، اذا حرمت المرأة من حقها في الحرية وفي العلم ، وفي المشاركة الكاملة في حياة المجتمع .

ايتها الاخوات :

ان قسما كبيرا من مسؤولية النضال لتحرير المرأة يقع على عاتق اتحادكن . . ولكن المرأة في بلادنا لا تحصل على الحرية الكاملة الا عندما تحقق الثورة اهدافها على صعيد القطر . . والثورة القومية الاشتراكية على صعيد الوطن العربي . . اما المفاهيم البرجوازية عن تحرير المرأة فلن تحقق لها اي حرية حقيقية وأي تقدم حقيقي في مستوى حياتها المادي والمعنوي .

ان الالتزام بالثورة والدفاع عنها وعن مبادئها ومكتسباتها . والالتزام بمصالح الجماهير الكادحة هو الطريق الوحيد لتحرير المرأة .

ايتها الاخوات . .

انني اتمنى النجاح الكامل لمؤتمرنا هذا وارجو ان يتوصل الى افضل الصيغ لحشد طاقات كل العناصر النسوية الوطنية التقدمية .

كما ارجو ان يتوصل مؤتمرنا الى الصيغ العلمية لتعزيز وحدة النضال بين كل النساء العربيات في كل اقطار العروبة .

وليكن مؤتمرنا هذا نقطة تحول اساس في نشاط اتحادنا ليشمل كل المزارع والمصانع والمدارس والدوائر وكل خلية من خلايا المجتمع . ينشر بين صفوف النساء مبادئ الحرية والكفاح من اجل الوحدة والاشتراكية . ويعمل على مكافحة الامية والجهل في صفوف النساء ويبعث في نفوسهن الحماس باتجاه الحصول على المزيد من الثقافة والعلم . ويعلمهن اساليب العمل الجماعي . ويحثهن على المشاركة الواسعة في حياة المجتمع وفي البناء الثوري الجديد .

نظرة متوازنة وتجنب ميلين خاطئين

حديث الرفيق صدام حسين

الى مجلة المرأة بمناسبة العام الدولي للمرأة في نيسان سنة ١٩٧٥

نظرة متوازنة وتجنب ميلين خاطئين

دعماً من الرفيق صدام حسين ، لقضية المرأة .. وتجاوباً مع مقررات هيئة الأمم المتحدة ، بجعل عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة ، مكرسة لتتناول قضيتها بالاهتمام الجاد والدعم غير الاعتيادي ، ادلى سيادته بحديث خاص لمجلة المرأة بهذه المناسبة ، وفي الآتي نص الحديث :

منذ البدء ، ينبغي ان نؤكد ان النظرة الثورية المبدئية يجب ان تنطلق من الموقف الكلي .

لذلك فنحن لا ننظر الى المرأة بمعزل عن الموقف الكلي الذي ننطلق منه ، باعتبارها انسانا له وعليه كل حقوق وواجبات الانسان ، في مجتمعنا الثوري . ان الموقف الفكري ، في حزبنا ومنطلقاتنا المبدئية ونظرتنا الاستراتيجية المتصلة يضع الانسان ، امرأة كان او رجلا ، هدفا للنضال ، والوسيلة الاساسية له .

وفي ضوء ذلك ، وعبر امثلة شاخصة في انخراط المناضلات في صفوف حزبنا ، واستلهاما لماضي امتنا المشرق الذي لعبت المرأة دورا بارزا في مختلف

نشاطاته ، اضافة الى نظرتنا التقدمية المتجهة الى امام ، ومستلزمات تعبئة كل الطاقات من موقف حضاري ، ومن مواقع الادراك لمسؤولياتنا ، فإن نظرتنا الى المرأة تتجدد بضوء المنطلقات المبدئية للحزب ، الذي يؤمن بالدور المبدع والخلق للانسان ، وأهمية التعبئة الشعبية ، وتشغيل وتفجير كل طاقات ابناء الشعب في تحقيق التغيير الشامل في المجتمع .

وبهذا الاعتبار ، فإن هذه النظرة تتجنب ميلين خاطئين اولهما تحديد دور وحجم المرأة في المجتمع بحساب التفكير البرجوازي ، الاقطاعي ، الذي يركز على اعتبار ان دورها الاول والاخير هو البيت ، ومعاملتها معاملة ثانوية ، بما يسلب انسانيته ويفقدها روح الابداع ، ويعطل طاقاتها الفكرية . وثانيهما اعتبار بعض المظاهر السطحية لما يسمى بالتطور في المجتمعات والدول المتقدمة في هذا المجال ، وكأنه النموذج لحرية المرأة وتطورها .

واسقاط هذين الميلين يعني تجاوز العقلية الاقطاعية البرجوازية الاستبدادية المتخلفة ، مثلما يشير الى رفض الاشكال الصورية والزائفة للتطور السطحي ، الذي لاينفذ الى جوهر المسائل ويكتفي بالتعامل مع ظواهرها الخارجية .

ان الدور الصحيح للمرأة لايتحقق بحركة عفوية . او عبر سياق الاستسلام لمسيرة الزمن ، وانتظار نتائج حركتها ودورانها ، ان ذلك يقتضي تفاعل مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية ، ان يلعب حزبنا فيها دورا قائدا ، لكي يعطي المحصلة المحسوبة للحركة الكلية للمجتمع ، تحولا ثوريا ناضجا ، ونقلة نوعية شاملة لصالح هذا التوجه .

واقرار ذلك يعني ، ان تحرر المرأة كليا ، وجذريا ، وفق النظرة التي نؤمن بها ، انما يتم من خلال تحرير المجتمع كله سياسيا واقتصاديا وثقافيا . .

الخ .

لان تحرير المجتمع يوفر الشرط الموضوعي لتحرير المرأة وتخلصها من قيود التخلف والتأخر .

وهذا لا يمكن الوصول اليه بالتشريعات وحدها - على أهمية تلك التشريعات - لان تقدم العملية الثورية الى امام ، وتفاعلها المستمر في المجتمع هو الاساس الذي يوفر للتشريع والمشرع القانوني والدستوري ، القناعة والارضية النفسية لاحداث التحول والتغير ، بل هو الذي يملي ، ابتداء ، ضرورات اصدار تلك التشريعات او القرارات .

وحيث ان فكرنا القومي والاشتراكي هو المنطلق الذي يحدد الدور الحقيقي للمرأة في المجتمع ، فاننا ، انطلاقاً من مؤشراتنا ، نؤكد ان أية تعبئة شعبية ، او فعالية جماهيرية تظل ناقصة ، اذا لم تسهم المرأة فيها اسهاماً فعالاً وجاداً ، ومن موقعها الطبيعي في الحرص على تماسك وبناء الاسرة بناء راسخاً وصحيحاً ، باعتبارها خلية حية ، تعبر عن وحدة المجتمع وشموليته وتوازن حركته .

وبهذا القياس ، يكون تحرير المرأة ركناً اساسياً لكي تتخذ هذه التعبئة والفعاليات اطرها الصائبة ، مثلما يكون معياراً ، لكي تتخذ الممارسة الديمقراطية كامل مداها الشعبي .

ان مواجهة مسألة تحرير المرأة بصورة مبدئية وشاملة تندرج في مقدمة المهمات الأساسية للجذب . . لأن ذلك يصب في صلب اهدافه الاستراتيجية الاساسية .

ان المنطلقات الفكرية ونظرية العمل في حزبنا تشير الى ان التغيير الثوري لا ينجز بقوانين مجردة . . وانما بعمل نضالي دؤوب ، وتحرك جماهيري

واسع ، ومعرفة دقيقة بقوانين تحول المجتمع ، واستخدامها استخداما صحيحا ، عن طريق قيادة كفوءة ، تحدد بدقة ، المجالات والصيغ الصائبة والسليمة لتحرر المرأة . . بحيث تتم عملية تحرير المرأة باقصى ما يستطيعه الفعل الثوري ، وباقصى ما يتحملة ويستوعبه المجتمع ، ضمن حركته الموضوعية الثورية ، التي تستهدف تغيير المجتمع الى امام ، مع مراعاة الموازنة الثورية الصحيحة ، لكي لا تؤدي الحركة والفعل المطلوبان الى اختلال العملية ، وهي تتخطى الاطر والتقاليد والعادات المتخلفة ، وتتجاوز المفاهيم البرجوازية الشكلية للحرية .

فالعامل على تجاوز النظرة الدونية الى المرأة ، باعتبار ان مثل هذه النظرة هي نتاج لايدولوجية المجتمع الاقطاعي العشائري ، يتم من خلال الجهد الثوري المعاكس لمنطق الاستسلام للتطور العفوي .
ومثل هذا الجهد ، وان كان يعتبر مسؤولية شعبية عامة ، فان اسهام المرأة فيه ، اسهاما متميزا ، يمثل ضرورة مركزية ، لان ظروف الاستعباد والاستغلال والتخلف التي عاشتها وما عكسته من آثار سلبية ينبغي تجاوزها ، انما تتطلب بذل مثل هذا النشاط .

ان تحقيق التحرر الكامل للمرأة ، بمقدار ما هو ضرورة ثورية لدفع عجلة التقدم بطاقة مضاعفة ، فان الواقع الذي يمر به المجتمع ، وما يجابهه من تحديات مصيرية لا يسمح ، اطلاقا ، ببقاء الجماهير النسوية خارج حدود المهمات القومية والوطنية ، التي تتطلب مشاركتهن الفعالة في صد هذه التحديات ، وتوفير مستلزمات واسعة ومتعددة ، تشكل محصلة الزخم النضالي المطلوب والمعاكس لتلك التحديات . وان تحرر المرأة ، هو اساس مركزي لتنشئة الجيل ، وتحمل مسؤولياته الجسيمة .

وعلى ذلك تكون مشكلة تخلف المرأة ، على كافة الاصعدة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، من اخطر العراقيل التي تناهض مسيرة التطور ، وبالتالي ، فان العمل على تأمين حقوق المرأة ، وتأمين فرصها في العمل والابداع والتحرر من جميع النواحي النظرية والعملية ، هو من اساسيات تفكيرنا ، واتجاهنا لاجراء التغييرات الثورية في المجتمع ، وردم كل مصدر للخلل فيه .

وحين نبني ، في العراق ، القاعدة المحررة لحركة الثورة العربية ، لابد ان تكون ممارساتنا مرتبطة باهدافنا الاستراتيجية البعيدة .

وهذا يعني ضرورة التحرك الثوري ، بمنظار الواقع المرتبط بالطموح ، أي من خلال التطور الثوري للواقع ، بضوء الخصائص الذاتية والموضوعية ، مع جهد نضالي متصاعد ، يستهدف نقل معطياته . . . وتقريبها دائما الى الاهداف المركزية للحزب ، وهذا ما دعا اليه ، وحدد خطوته الاساسية ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن .

هذا جزء من تصورنا كثورين نتعامل مع حقائق موضوعية ، وهو ما يجعلنا ، دائما ، نهمل التفكير التقليدي ، ونعتمد التفكير الاستراتيجي الذي يأخذ احتمالات الوصول الى الهدف ، باكثر من صفحة ، وباكثر من رافد . وتحقيق التحرير الكامل للمرأة يخضع الى ذلك ، ولهذا نلح على مثل هذا الهدف بضوء تصورنا للدلالات الثورية التي يرمز اليها ، وهو ما يجعلنا نؤكد اعتماد العنصر النسوي في مسيرة العمل الثوري وحركة الانتاج ، أفقياً وعمودياً . . . فذلك يعطي في النتيجة عوامل دفع لانتصار مسيرة الثورة واهدافها الكبيرة .

بعد هذا كله ، ينبغي القول ، ان نقل المرأة الى مواقعها الطبيعية في

حركة المجتمع ، وفي مثل مجتمعا العربي ، بشكل خاص ، وكثير من شعوب العالم الثالث ، لا يتم عبر مهرجانات التكريم ضمن مناسبة ما .
وعلى اهمية تكريس عام للمرأة ، وتسميته بأسمها ، فان ذلك يعكس ، في اهم جوانبه ، تخلف واقع المرأة الى الحد الذي يتطلب النضال المتعدد الجبهات ، لتطوير اوضاعها .
وكمناضلين . . نعتقد ان علينا جميعا مهمة شاقة في هذا المجال . . هي النضال ضد الانفصال بين المبادئ والممارسة ، لكي نحول مبادئنا وشعاراتنا الى واقع حي ملموس . . الى مجتمع ثوري متقدم حقا .

نحن لا نخاف ولكن

يجب أن نحسب

**حديث الرفيق صدام حسين
في الاجتماع المنعقد لمناقشة ورقة عمل اصلاح النظام القانوني
مساء ٢٧/١/١٩٧٦ في قاعة جمعية الحقوقيين العراقيين**

نحن لا نخاف ولكن يجب أن نحسب

مر الشعب ، ومرت السلطة الثورية في هذا المجتمع ، منذ السابع عشر - الثلاثين من تموز ١٩٦٨ حتى الآن ، بدروس بليغة من خلال التجربة ، وقبل ذلك كانت هنالك دروس بليغة للشعب ، من خلال النكسات المريرة التي تعرض لها قبل ثورة تموز عام ١٩٦٨ ، ومن خلال النكسات التي شاهدها ، أو عاشها في الوطن العربي ، وفي العالم .

ومن أبرز تلك الدروس ، أن تحضر الصيغة أو القرار في غير زمانها ، أو أن يتردد القائد في صيغة أو قرار في زمانها . فمسألة أن تحضر الصيغة أو القرار في زمانها ، وأن لا يتردد القائد أمام صيغة أو قرار في الوقت المناسب ، تعتبر ، في حسابات فن العمل الثوري ، من أدق المسائل المرتبطة في التفكير القيادي ، في أي مجتمع ، وفي أي نظام ، وفي أية مرحلة من مراحل عملية تغيير المجتمع الى أمام . وأخطر ما في هذه الصيغة ، في حالة الاهتزاز أو الخطأ ، هو آثارها التي تقود الى خسارة جزء من الشعب ، وليس خسارة أولئك الذين

لا يكونون ، أو لا يمكن أن يكونوا جزءاً من الشعب . من الخطأ الشنيع أن ندفع بجزء من الشعب أمام فوهة بنادقنا ، بسبب أخطاء نرتكبها نحن ، وليس بسبب نوايا ، أو عمل مضاد من جانبهم .

وفي هذا الموضوع لابد أن نتوقف قليلاً لكي نقول ، بأن الاجراءات التي تستخدم ضد مسلك الناس ، حتى أولئك الذين يعارضون الثورة في مرحلة من المراحل - إن كانوا ، في الحسابات الموضوعية العلمية محسوبين ضمن الاطار التاريخي لحركة الثورة ، وفي اطار الشعب - يجب أن تكون دقيقة ، لكي لا نخسرهم الى الأبد .

لكن هذه الدقة واللين يجب أن يوضعا في السياق والاطار اللذين يضمنان بقاء حركة الثورة وتقدمها الى أمام ، ويجب أن لا يكونا على حساب « أمنية » الثورة ، وما هو مطلوب من تحصن تجاه المخاطر التي تواجهها . وهنا يتوجب أن توضع الموازنة الصحيحة أيضاً ، في المكان والزمان ، وفق حسابات المحصلة الجارية للعمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي . . الى آخره . فمسألة أن لا نخسر جزءاً من الشعب هو منا الآن ، أو في المستقبل ، مسألة حيوية عند معالجة أية قضية قانونية أو اجتماعية ، أو أية قضية أخرى بشكل عام .

نريد أن يكون مجتمعنا موحداً ، ولا نريده أن ينقسم ، وعندما نقول لا نريده أن ينقسم فليس معنى ذلك أن نلغي ، بنظرة طوباوية ، مسألة التناقض الذي لا بد أن يكون موجوداً في صفوف المجتمع ، في قضايا الحياة . . أو نوقف مسيرة الثورة لتجنب خسارة ما ، عندما تكون الخسارة ضرورية في الحسابات الموضوعية والعلمية ، لكي تتقدم الثورة الى أمام . . كلا ، وإنما نقصد بذلك أن نتجنب التناقض الذي يحشر حشراً في قضايا من

الممكن استخدام المرونة فيها بالشكل الذي يجعل خسارتنا أقل ، أو لا تكون هنالك خسارة تسجل على الثورة من الشعب ، أو من شريحة يهملنا ولاؤها .
والآن ما هو غطاء التحرك المضاد للثورة في المنطقة ؟ هناك أغطية كثيرة ، منها ما يتخذ التفسير الضيق والمشوه للدين ، لمقاومة التقدم الاجتماعي على طريق الثورة ، ومنها الاختلاف حول مسألة موقع المرأة في المجتمع ، بالإضافة الى أغطية ومسائل كثيرة أخرى .

نحن لا نخاف ، ولكن يجب أن لا نكون مغرورين ، لا نخاف ، ولكن يجب أن نحرص على أن لا نخسر جزءاً من شعبنا .
ان مسألة تعديل موقع المرأة في المجتمع ، في الأطار الحقوقي الصحيح ، وفي كل الأطر الأخرى ، مسألة لا يمكن أن نتردد فيها ، وهي مسألة سنمضي فيها بصيغ متوازنة مع تطوير المجتمع وإزدياد استيعابه ، واستمرار حركته الى أمام ، في اطار مبادئ الثورة . ولكن لو طرحنا اصلاحاتنا القانونية في ورقة العمل الحالية ، فإننا نحتاج الى ثلاث سنوات لتطبيقها . . وسيكون عند ذلك نصيب بعض القوانين التي تتضمنها ورقة العمل ، والتي نستهدف اصدارها ، ومنها قضية تعديل موقع المرأة في المجتمع . . سيكون نصيبها في التحقق بعد ثلاث سنوات ، وبذلك نوفر فرصة التصدي لتدابيرنا قبل اتخاذها بثلاث سنوات ، وهذا ما يجب أن نتجنبه .

اننا يجب أن نستمر في توعية الشعب وتثقيفه على الحقوق المبدئية للمرأة ، وعلى الصيغ والتدابير اللازمة لدعمها ، وأن لا نجمد الحركة المتوازنة للمجتمع عموماً ، ودورنا الحركي فيه ، لكي نتجاوز القديم المتخلف . لكن ليس هنالك من داع لأن نطرح صيغاً مستعجلة في الزمن ، بحيث ، نضع قسماً من شعبنا في موقع مضاد لحركة الثورة . وهم ليسوا ضدها . وحينها لا يكون

مطلوباً استشهادات مستعجلة للدلالة على تقدمية الثورة ونهجها الاشتراكي ،
فأنه من غير الضروري أن نستعجل الزمن ، في طرح أمور وقضايا من الممكن
أن توقعنا في خسائر ، نفقد فيها جزءاً من شعبنا مهما كانت هذه الخسارة
ضئيلة . . ولو كنا بحاجة فعلية لمثل هذه الخسائر ، لفعلنا ذلك ، من أجل أن
نمضي الى أمام .

في حساباتنا التي أجريناها توصلنا الى ضرورة أن نصحح موقع المرأة
بقوانين ، ولكن دون أن نطرح هذه القوانين في زمن متقدم ، نجعل فيه الرأي
العام ينقسم ، ونجعل اليمين الرجعي يحصل على غطاء يستقطب ، من
خلاله ، بعض الناس ، الذين ليسوا منه ، وإنما هم من الثورة .

قبل قليل كنت أتحدث مع أحد الأخوان ، سألته عن القاعدة الأميركية
في كوبا ، وما إذا كان لدى الكوبيين تخطيط في الزمن القريب للتخلص منها ؟
ومن خلال ذلك يتبين لنا أهمية ودقة المرونة التي يتصرف من خلالها نظام كوبا ،
إذاً لا نشك إطلاقاً في ثورية النظام في كوبا ونجد ان مثل
هذا التصرف الذي يتصرفه لا بد أن ينطوي على تقدير خاص
منه ، يخدم قضية الثورة التي يؤمن بها . اننا لا نشك إطلاقاً بأهمية ودقة المرونة
الثورية التي يتصرف بموجبها النظام الكوبي ، ولا أجد ان هذا التقييم لنظام
كوبا من شأنه أن ينقص من بعثتي أو عراقيتي .

نريد أن نصنع تجربة خاصة بنا ، في هذا المكان من العالم وهي ليست
التجربة الكوبية ، وليست مستنسخة عن أية تجربة أخرى ولكننا قد نستفيد من
تجربة كوبا أو من أية تجربة ثورية واشتراكية في العالم ، وكذلك نحاول أن نقدم
تجربتنا الى العالم لكي يستفيد منها أيضاً . لدينا من التفتح ما يجعلنا نستفيد من
التجارب الأخرى بدون تردد ، عندما يكون ذلك مطلوباً وضرورياً .

وهكذا نقيم النظام في كوبا ، رغم وجود قاعدة أميركية على أرض النظام-
الكوبي . ولو ان مثل هذه القاعدة موجودة عندنا في العراق الآن ، حتى على
افتراض التشابه في الظروف مع كوبا ، ما توقعنا أن يستوعب حزبنا وشعبنا
المرونة التي تصرف ، ولا زال ، نظام كوبا من خلالها ، ومنها ابقاء القاعدة
الأميركية على أرضه . . وما كان من الممكن أن يلتفتوا الى مسألة أهمية المرونة ،
في العمل الثوري ، والحسابات الموضوعية ، والى آخر ما في قاموس العمل
السياسي والأدب الثوري من كلام . ولكانوا قالوا لنا : ما دامت هناك قاعدة
أجنبية على أراضيكم ، فلا نعتبر اننا تحررنا ، لا في الاقتصاد ولا في السيادة ،
ولا في الجوانب الأخرى .

ان قوانين محددة لتعديل موقع المرأة في المجتمع . كانت موجودة في ورقة
العمل ، ونحن رفعناها منها لهذه الحسابات . . ولم نرفعها بسبب ارتجاج أو
قصور في فهم الدور الصحيح للمرأة في المجتمع ، وإنما رفعناها ونحن نؤمن
بدور المرأة المتوازن والمتكافئ ، في علاقتها مع الرجل ضمن المجتمع
الجديد .

يجب أن تتقدم الثورة بصيف حسوية

كلمة الرفيق صدام حسين
في الجلسة المسائية للمؤتمر السابع للاتحاد العام لنساء العراق
بتاريخ ١٩٧٦/٨/٨

نجد أن تقدم الثورة بصيف محسوبة

أيتها الرفيقات :

أيتها الأخوات :

أرجو أن يكون للمؤتمر دور في انضاج الأفكار المركزية ، التي ستنعكس بآثارها ليس على مسيرتكن ضمن الاتحاد العام لنساء العراق فحسب ، وإنما على مجمل مسيرة المجتمع وثورته الظافرة ، لأن الحركة الفاعلة الثورية ، في أي قطاع من قطاعات المجتمع ، عندما تقع ضمن السياق العام لأصل الخطط والتصورات المركزية ، لتطوير المجتمع ، فإنها تنعكس بذلك ، لهذا الغرض ، على عموم قطاعات المجتمع الأخرى .

ان لقب « مناضل » ، أيتها الأخوات ، ليس أمراً هيناً ، وليس كل انسان في كل مجتمع ، ولا كل انسان في أية مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، يتزعم لقب مناضل . وإذا كان لقب المناضل هذا ، يدخل كقيمة اعتبارية متميزة وحاسمة في تقييم الانسان . . وفي تقييم الحركة والحزب اللذين ينتمي

إليهما . . فلا بد أن يكون مقابله عطاء ، ولكون لقب المناضل ليس أمراً هيناً أو اعتيادياً ، فلا بد أن يكون العطاء المطلوب متميزاً كذلك .

لقد زرنا يوغسلافيا قبل سنتين ، ووجدنا أن نصب الجندي المجهول يحتل أعلى رابية تطل على بلغراد . . ولم يكن اختيار المكان في تصورنا مسألة مصادفة ، وإنما اختير ذلك المكان اختياراً متميزاً ، ولكي ترتفع قبور الشهداء على هذه الرابية ، متميزة بذلك عن قبور الناس الذين يموتون موتاً اعتيادياً ، وبهذا استحق أولئك الشهداء ، الذين دفعوا كل ما يملكون ، أن يتميزوا ، كذلك في قبورهم ، عن الآخرين الذين عاشوا حياة اعتيادية ، والذين سيموتون موتاً اعتيادياً ، والذين ماتوا موتاً اعتيادياً .

أعود فأقول ان مهام الاتحاد العام لنساء العراق السعي لبناء أسرة متماسكة قوية . . خلية نابضة في الحياة وفي المجتمع . ولكن يجب أن يتوازن هذا مع مهام النضال الملقاة على عاتق المرأة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع . فلو ان كل ما نناضل من أجله ، أو كل ما نطلبه لتسهيل مهمة نضالنا ، موجود ما كان ممكناً أن نسمى مناضلين . . فالجيل الحاضر في الاتحاد السوفيتي لا يسمى جيلاً مناضلاً . . ولكن الجيل السابق يسمى بالجيل المناضل ، لأنه ضحى من أجل هذا الجيل . . وان كان الجيل الحاضر سيضحى من أجل الأجيال القادمة ، ولكن تضحيته موضوعة ضمن السياق العام والاعتيادي للتطور المرسوم أساساً بالارادة الصلبة للجيل السابق .

ان المناضلين والمناضلات ، في مجتمعنا ، بعثيين وغير بعثيين ، أبناء هذه المرحلة مطالبون بأن يضحوا من أجل بناء الحلقة ، أو الحلقات المركزية لتطور المجتمع اللاحق ، في ضوء الأهداف المركزية للثورة ، التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ، فحيثما كان بإمكاننا أن نعاون المرأة في

نشاطها ، لكي تعطي أكثر للعمل وبناء المجتمع ، علينا أن نفعل ذلك ، وعندما نجد ان الامكانيات غير متيسرة لكل ما نطلب . . فأنا يجب أن لا نطلب إلا بحدود الامكانيات المتيسرة ، ونعمل بحدودها ، ونطورها أيضا ، لكي نصل الى الصيغة المنشودة الأفضل . إذ ان من أحكام الموازنة الصحيحة أن لا نطلب توفير كل ما نتصوره ، لكي نفعل الأفضل ، وفي الوقت نفسه علينا أن لا نحجم عن طلب ما نتصوره ضرورياً ، وما هو بالامكان توفيره ، من أجل أن نسهل للمرأة مهمتها في النضال .

قد يخطر على بال كل واحدة من الأخوات الحاضرات ، أو ممن هن خارج المؤتمر من نساء العراق ، تساؤل أساسي يطرح في عملهن ، ويجري النقاش حوله أحيانا . . وهذا التساؤل مبعثه الحرص على مبادئ الثورة ، والايان بمنطلقاتها ، وفي قدرتها على بناء المجتمع الجديد .

هذا التساؤل هو : كيف تقتحم الثورة مواقع الاحتكارات البترولية ، وتقتحم ، كذلك ، مواقع الأقطاع ومصالحه اقتحاماً ، وتتنزع الملكية المستغلة ، وتقتحم مواقع البرجوازية في مصالحها الاستثمارية الرأسمالية اقتحاماً في ميادين أخرى . . وتتصدى وتقتحم المواقع والمفاهيم المنحرفة ، فيما يتعلق بالنضال القومي لتحرير الأراضي العربية السليبة اقتحاماً ، وتقتحم أقوى مواقع مصالح الامبريالية فتؤمم البترول ، ولا تستطيع أن تقتحم وتعالج بعض جوانب المسألة الحقوقية للمرأة اقتحاماً ؟؟ .

بالتأكيد مثل هذا السؤال يرد في بال بعضكن وهو وارد بالأساس في المناقشات التي نسمع بها أحيانا .

ان الثورة عاجلت المشاكل والمواقع التي أشرنا اليها بصيغ وأساليب اقتحامية ، لأنها كانت لا تخسر إلا المستغلين في عملية الاقتحام هذه ، وتربح

مقابل ذلك الشعب ، لكن الثورة عندما تعالج بعض الجوانب الحقوقية للمرأة بصيغ غير متوازنة في عملية المساواة ، وفي دورها التاريخي ، فانها بالتأكيد ستخسر قسما كبيرا من الشعب . . وأمام هذا التوضيح يطرح تساؤل آخر وهو : هل يعني ذلك ان الثورة ، بسبب العقليات المضادة المتخلفة اجتماعيا ، ستبقى عند الحدود الراهنة في التعامل مع المسألة القانونية والحقوقية ، والدور التاريخي للمرأة في بناء المجتمع الجديد ، وفق الحدود القائمة ، أم أنها ستطور هذه الحدود تطورا ثوريا نحو الأفضل ؟ .

ان تجنب الصيغ الاقتحامية المماثلة للصيغ التي اقتحمت بها الثورة مواقع الاقطاع ومواقع الشركات الاحتكارية ، لا يعني اتباع اسلوب التطور الليبرالي المتخلف ، في نقل موقع المرأة الى موقع جديد . . وإنما للثورة اسلوبها الآخر ، وهو اسلوب التغيير الثوري الجذري ، المبرمج والمتوازن مع عموم تغيير المجتمع ، وليس مساويا له ، عندما نقول ان المرأة تتحرر بصيغ متوازنة مع عملية تحرر المجتمع ، لا نقصد تعطيل تحرير المرأة الى أن يتحرر المجتمع من كل الخرافات ، ومن كل العقليات ، ومن كل الأعراف المتخلفة فيه ، وعندما ندعو الى التوازن ، فاننا لا نسقط من حسابنا أهمية التركيز والرعاية الاستثنائية لمسألة تحرر المرأة ، وتكافؤ حقوقها مع حقوق الرجل . . وإنما هناك فرق بين التوازن وبين المساواة . نحن لا نقصد ان المرأة تتحرر بصيغ مساوية لتحرر عموم المجتمع ، وإنما نقصد : تتحرر المرأة بصيغ متوازنة . . أي عندما تحرر الثورة المرأة ، يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حلقات ودرجة التطور في المجتمع .

يجب أن لا ينظر الى التعامل مع حقوق المرأة كالتعامل مع قضية الاصلاح الزراعي ، أو تأمين البنوك بشكلها العام . . يجب أن لا ينظر الى

مسألة ايلاء أهمية لتحرر المرأة ، كما ننظر الى العمل المهني في قطاع المعلمين ،
ولما يجب أن تكون نظرتنا لها واهتمامنا بها متميزة عن كل هذا ، ومتقدمة
عليه ، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تتصل به ، وأن تلاحظ الحلقات المتطورة
من حلقات المجتمع ، بحيث نفهم أي قدر من «الضغط» والاستيعاب تتحمل
أو تقدر عليه تلك الحلقات المتطورة من حلقات المجتمع ، من أجل أن نتجنب
الخسارة غير الضرورية لجزء من شعبنا ، وندفعه الى الاتجاه المضاد للثورة ،
بسبب عدم وعيه وادراكه لأهمية وعدالة تدابيرنا .

عندما نعالج المسألة الحقوقية للمرأة ، أو مسألة الموقع التاريخي لها في بناء
المجتمع ، اذا كانت بعض الصيغ تجعلنا نخسر قسما مهما من المجتمع يجب أن
لا نقدم عليها . . ولكن في نفس الوقت يجب أن نبتدع الوسائل ونهيء
الظروف التي تجعل الخسارة ، بعد سنة أو سنتين أو ثلاث ، هي أقل . . لكي
تمضي عملية التغيير في سبيلها الى أمام . يجب أن يكون هناك عرف جديد
ينسخ العرف القديم ، ويسهل مهمة التشريعات اللاحقة .

تقوية الموقع الاقتصادي للمرأة ، بصيغة حقوق وعرف في المجتمع ،
هي جزء من عملية تحرر المرأة ، وتقوية وتوسيع الشروط اللازمة لمنع الرجال
من الزواج بأكثر من واحدة ، هي جزء من عملية تحرر المرأة ، وتقييد الطلاق
بقيود اضافية ، وتعميق وضبط شروطه القائمة هو جزء من تحرر المرأة
كذلك ، وكذلك شأن التوسع في العملية التربوية والدراسة بفرص متساوية
بين الرجل والمرأة . . والأهم من كل ذلك هو ان تتحرر المرأة من خلال
العمل الفعلي والمشاركة الجدية في بناء المجتمع . علينا أن لا ننسى أن التجربة
في هذا القطر ليست للقطر العراقي فحسب . . وانما هي للأمة ككل ، بل
هي ، كما نطمح أن تكون ، تجربة ذات آفاق وسمعة تتجاوز الوطن العربي . .

ويجب علينا أن لا نستبعد شعبنا العربي خارج القطر في حساب آثار أي قرار أو نهج نتبناه ، حتى عندما يكون شعبنا داخل القطر مستوعبا خطواتنا استيعابا كاملا . علينا أن ننتبه عندما نخوض في تجارب الدول الأجنبية ، حول هذا الموضوع ، الى ملاحظتين أساسيتين :

أولاهما : أن عقيدتنا ونظريتها في العمل لهما خصوصية متميزة ، لا يجوز معها استنساخ تجارب الآخرين ووسائلهم في معالجة المشاكل ، أو القضايا الاجتماعية . وعلينا ثانياً ، أن لا نقتبس الاستشهادات دون ملاحظة العمر الزمني للأنظمة التي نجتزيء منها تلك الاستشهادات وظروف ومكونات المراحل لتلك الاستشهادات وظروف ومكونات المراحل لتلك الاستشهادات ، لأنه يبقى ثمة فرق حقيقي عند حساب عملية التطور ، بين نظام عمره ثماني سنوات كنظامنا ، ونظام أو أنظمة أخرى مضى عليها سنوات طويلة .

فعلى سبيل المثال ، عندما نتعرف على حقوق المرأة وموقعها الآن ، علينا أن نسأل : ما هو موقعها الحقوقي بعد الثورة البلغارية مباشرة ؟ وكذلك علينا أن نتعرف بدقة على موقع ودور المرأة العراقية قبل الثورة ، لكي ندرك أي تطور أحرزته الثورة ضمن مبادئها وضمن صلة المبادئ بالتطبيقات ، حتى نعرف ، على وجه دقيق الفرق النوعي ، بين ما كنا عليه قبل الثورة ، وما نحن فيه الآن ، ونعرف أية حلقة من حلقات التطور بلغتها بلغاريا وغيرها ، بعد السنوات التي مرت منذ انبثاق ثورتها . كما اننا ، عندما نتحدث عن الثورة في القطر العراقي ، علينا أن لا نسقط من الحساب بأنها ثورة للأمة العربية ككل ، وهي إحدى ثورات بلدان العالم الثالث ، ونطمح بأن يصل اشعاعها خارج الوطن العربي .

وهذا الفهم لا يعني أن نجعل جملة اجراءاتنا ، التي تثبت الموقع التاريخي

الصحيح للمرأة ، تتوقف الى أن يقتنع كل الشعب العربي في الوطن العربي ،
والى أن تقتنع شعوب بلدان العالم الثالث ، بضرورة تحرر المرأة . . لأن من
عوامل قوة الثورة ، واشعاعها في الوطن العربي ، وفي بلدان العالم الثالث
نظرتها الى الدور التاريخي للمرأة أيضا ، وتثبيتها لهذا الدور بصيغ قانونية
ويعرف سائد . . ان تكوين العرف المناقض للعرف السائد الآن لدى بعض
فئات أو شرائح المجتمع مثبت طريقه في التقرير السياسي للمؤتمر القطري
الثامن ، والثقيف المركزي عليه يخلق عرفا جديدا ، يجعل الأغلبية من الشعب
تستهجن التصرفات التي تستهجنونها الآن . يجب أن تستهجن التصرفات
والتصورات المعادية لحقوق المرأة ، من قبل الرجال ، على نطاق واسع ، من
داخل شعبنا كله ، بالإضافة الى قطاع النساء .

يجب أن يستهجن الطلاق بلا مبرر ، وعلى نطاق واسع . . وان
تستهجن مسألة الزواج بأكثر من واحدة ، على نطاق واسع من المجتمع .
فالأطار السياسي والفلسفي للنهج الصحيح حددته المنطلقات النظرية
لحزب البعث العربي الاشتراكي ، والتقرير السياسي للمؤتمر القطري
الثامن للحزب .

مضى على الثورة في الاتحاد السوفيتي ٥٩ سنة ، ولو تفحصتم المكتب
السياسي للحزب الشيوعي هناك ما وجدتم امرأة واحدة من بين أعضائه ، ولو
تفحصتم اللجنة المركزية للحزب والمفاصل الحيوية للدولة ، لرأيتم أيضا ، ان
التطبيقات العملية للمبادئ في هذا الميدان ، وفي ميادين أخرى ، لم تصل ،
حتى الآن ، الى صيغ مساوية للمفاهيم والمنطلقات الفكرية .

عندما أتحدث عن أية تجربة غير تجربتنا ، فان هذا لا يعني أن نتشبه بها ،
وان نتظر ٥٩ سنة ، لكي نبلغ ما بلغه الاتحاد السوفيتي ، لأن للسوفيت

نظريتهم ولنا نظريتنا ، وهو له طريقه ولنا طريقنا ، ولكن في نفس الوقت ، يجب أن نتفحص التدابير العملية للتجارب الثورية في العالم ، لكي نأخذ فكرة عنها وعن أهمية المرونة واستخدامها في الاتجاه السليم .

في حديث سابق مع ممثلي العمال ، والمكاتب الحزبية للعمال قلنا : ان الظلم الذي وقع على المجتمع العراقي أصابه ، ومن ضمنه العمال ، بتراكم كبير شاركت فيه كل العهود الظالمة المتخلفة السابقة ، ولا تنتظروا أن يزال عنكم الظلم مرة واحدة ، ولكن يجب أن تسجل قرارات الثورة واجراءاتها ، بصورة مضطردة وبقوة وبجرأة ، انحسارا لمواقع الظلم يوما بعد يوم باجراءات وبتشريعات مستمرة ، فالمقياس الأساسي أن تحسبوا أي تصاعد تسجله المسيرة ، وهل هذا التصاعد متوازن مع المبادئ ، ومع عملية نمو امكانيات المجتمع ، ونمو وعيه وقدرته على التحمل ؟ فإذا كانت المسيرة تسجل صعودا مستمرا ومتوازنا مع مبادئها ، ومع قدرة الشعب على الاستيعاب والتحمل ، فمسيرتنا ، إذن ، صائبة .

تمنح الحقوق بصيغ متوازنة مع قدرة المواطن المعني بهذه الحقوق على التصرف الدقيق بها ، مع ابراز الدور القائد للناس الأكثر وعيا ، لجعل المواطنين المعنيين بالحقوق يلتزمون بتنفيذها تنفيذا دقيقا .

فثورتكم التي يقودها حزبكم ماضية في تحرير المرأة بشكل جدي . لا أقول ذلك من أجل الدعاية ، ولا أقصد به أن أريحكم نفسيا فحسب . . وإنما لأننا نؤمن بذلك ايمانا متوازنا ومتصلا مع مبادئنا .

ولن تكون المرحلة التي نتحدث عنها ، والتي تستوجب المرونة في خطواتنا باتجاه الأهداف المرسومة ، طويلة لكي تنال المرأة كامل حقوقها القانونية ، وتحتل دورها التاريخي ، كما هو مرسوم لها في بناء المجتمع الجديد ،

مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية بقيادة حزب البعث العربي
الاشتراكي .
وشكراً . .

هكذا تنظر الثورة إلى المرأة في دورها التاريخي

حديث الرفيق صدام حسين
في ندوة مناقشة ورقة العمل الخاصة بزيادة انتاجية المرأة العاملة
بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٧

لهكذا ننظر الى المرأة ودورها التاريخي

الدراسة التي قدمت هذا اليوم ، من قبل الاتحاد العام لنساء العراق ، حول المرأة العراقية ودورها في بناء المجتمع الجديد ، وبخاصة ما أنطوت عليه من نقد صريح وجرىء للسلبات الذاتية للمرأة . . هي محاولة جدية للمشاركة في بناء مجتمع الثورة . ومما يبرز أهم نجاحات الدراسة ان الرجال المشاركين في المناقشة كانوا في موقع المعارض « للرجور ! ! » على المرأة في العملية النقدية ، التي تناولتها ورقة العمل . . فالمعالجة ، في حسابات الجانب النفسي الاجتماعي بالاضافة الى الجوانب الأخرى ، كانت معالجة موفقة .

كان ممكناً أن نتصور الدور المضاد ، والمعارضة الشديدة لبعض الرجال ، لو كانت الورقة قد أغفلت الجوانب النقدية التي تتعلق بمسؤولية المرأة ذاتياً ، رغم ارتباط الثغرات ، في الجانب الذاتي ، بعوامل موضوعية .

ان الجانب النقدي الذي أبرزته ورقة العمل لا يقلل من أهمية دور

المرأة ، تاريخيا ، في بناء المجتمع ، وانما هو احدى الوسائل الضرورية في معالجة الظواهر التي تهدد الدور الصحيح للمرأة في المجتمع ، وفي العملية الانتاجية .

فحين نريد أن نتحدث عن تحرر المرأة ودورها التاريخي ، في بناء المجتمع ، وعن مسألة التكافؤ في الحقوق مع الرجل ، فكيف نتناول هذا الموضوع ؟ .

ان المسألة المبدئية في هذا الموضوع لها حساباتها المعروفة ، ويفترض اننا في هذا الميدان ، عندما نتناقص حول الجوانب العملية ، نكون متفقين على المنطلقات المبدئية التي تجعل التكافؤ بين المرأة والرجل في الحقوق ، من أجل بناء المجتمع بجهد مشترك ، مبدأ محسوما باعتباره أحد مبادئنا الأساسية ، في النظرة الى المجتمع الذي نناضل من أجل تحقيقه .

لكن هل يجوز ان نغرق أنفسنا ، باستمرار ، في تفاصيل العمل اليومي ، بالحديث عن قدرة المرأة ، ومن منطلق استعارة الحجج واجتزاء الاستشهادات ، لكي نثبت ان المرأة ، كالرجل ، يمكن أن تحتل كل فرصة ، وكل واجب يقوم به هو ؟ . . هل هذا صحيح ؟ أنا أعتقد ان هذا الاسلوب خاطيء . . فبدلا من تناول المسألة بهذه الصيغة ، علينا أن نتناولها بصيغة أخرى ، لا بقصد الهروب من الصيغة الموضوعية لتدعيم حجتنا ، بالطريق والاتجاه الصحيح ، ومن أجل ذلك علينا أن نركز على التكافؤ في الحقوق . . ونركز على التوازن في الحقوق . . نركز على رفض النظرة التي تجعل المرأة في موقع ثانوي . . نرفض العقلية والنظرة الاقطاعية والعشائرية . . نرفض النظرة التي تجعل المرأة في موقعها الاجتماعي انسانا تابعا ، ونرفض أي مسلك أو فهم يجعل دورها التاريخي ثانويا أو تابعا . . أن تناولنا كهذا هو أفضل من أن

نقول : ان كل عمل أو واجب يقوم به الرجل يمكن أن تقوم به المرأة على حد سواء ، ذلك لأنك ستجدين من يقول لك : اذا ، لا بد من تطبيق مبدأ التجنيد الاجباري على النساء ، باعتبار ذلك أحد شروط المساواة ، واحدى وسائل الاثبات في تساوي المرأة مع الرجل في القدرات ، الى غير ذلك من الحجج .. !! .

في الواقع ان مشاركة المرأة في بعض جيوش العالم هي مشاركة رمزية . وما جرى من حديث عن دور المرأة الصهيونية القتالي ، في الوحدات الفعالة لجيش العدو في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ كان صيغا استعراضية ، وصورا استعراضية أكثر مما هي صيغ وصور فعلية . . كان يراد بها الامعان في زيادة وتعميق الآثار النفسية السلبية لحرب ٥ حزيران ، مستغلين النظرة المتخلفة من أوساط عربية واسعة الى المرأة ، ودورها في المجتمع . كان يراد بها أن يقال للعرب ، من موقع نفسي ، مفهوم من شأنه أن يؤثر عليهم باتجاهات سلبية خاصة ، ان المرأة هي التي هزمتكم في ٥ حزيران ١٩٦٧ . ان التكافؤ في الحقوق التي ندعو لها لا ينقص منها عدم قدرة المرأة في أن تخدم خدمة ثابتة في القوات المسلحة ، وعلى نطاق واسع ، لأن ما ندعوله هو الاقرار بالموقع المتكافئ للمرأة مع الرجل ، من ناحية الدور التاريخي في بناء المجتمع الجديد ، وما يتطلبه ذلك من انعكاسات عملية واضحة على المركز القانوني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي لها .

إذ في الوقت الذي لا تستطيع المرأة ، وعلى نطاق واسع ، ان تخدم خدمة ثابتة في القوات المسلحة ، وفي الوحدات الفعالة منها بشكل خاص ، فإنه ليس بمقدور الرجال ، كذلك ، أن يقوموا بدور تربية الطفل كالمرأة ، وعلى نطاق واسع ، وعلى هذا الأساس ، ففي الوقت الذي يتميز الرجل عن

المرأة في الجيش ، تتميز المرأة عليه في تربية الطفل ، وكلاهما أحد الواجبات المركزية في المجتمع .

ان نصيحتي الى كل نساء العراق هي أن يركزن على الطريقة الصحيحة في تناول هذا الموضوع ، والتي تضع الرجل في موقع نفسي وعملي ، يجعله متضامنا مع المرأة في هذا الاتجاه ، وليس معاكسا لها . . والطريقة الصحيحة تكمن في النقاط التي أشرت اليها كما أرى ، وليس في الانشغال باستشهادات ، أو بحجج نستدل بها على أن كل موقع ، وكل واجب يقوم به الرجل تستطيع المرأة أن تنهض به تماما ، كما ينهض به الرجل ، لأن القدرة الذاتية للمرأة الآن في المجتمع ، هي محصلة الظروف الموضوعية الراهنة ، والجوانب الأساسية من النقص فيها تقع المسؤولية فيها على المجتمع ككل ، وليس على المرأة وحدها .

علينا أن نركز على هذا ، ونقول انه متى ما تغيرت الظروف الموضوعية الى أمام ، تغيرت قدرة المرأة تبعا لذلك أيضا ، وبذلك يكون حكمنا صحيحا ، وحجتنا قوية ، وخسارتنا من المجتمع ، وفيه تكون قليلة كذلك . ويجب أن ينصب تركيزنا ، في العمل والتثقيف ، على تغيير الظروف الموضوعية ، ببرنامج واضح ، مرتبط ارتباطا صميميا بالأهداف الاستراتيجية ومنطلقا من الأساس المبدئي للحزب الذي يقود الثورة والمجتمع - حزب البعث العربي الاشتراكي .

ان الحديث عن الدور التاريخي للمرأة ، مع حساب دورها العملي ، في اطاره الصحيح في المراحل المتعاقبة ، المرتبطة بالظروف الموضوعية المتطورة بارادة الانسان ، وفق برنامج واضح ، مسألة في غاية الدقة والأهمية ، يجب أن نغني بها عناية فائقة . فكيف نغني بها ؟ .

الحديث عن الدور التاريخي للمرأة وعن تكافؤ حقوقها مع الرجل ، وعن دور المرأة ودور الرجل ، يجري أحيانا بشكل منحرف ، ومن موقعين متباينين لكل منهما اتجاهه الخاص به . . فمرة نندفع بحماس المبادئ ، وبالشكل الذي يجعلنا نسقط من الحساب توفير المستلزمات الموضوعية والعملية لبلوغ أهداف تحرر المرأة وتكافؤها مع الرجل ، وأخرى تحكمنا الظروف الموضوعية القائمة ، وتخضعنا وتقيّد حركتنا وتعوقنا عن التقدم الى أمام .

فحين يتجه تحليلنا باتجاه ان موقع المرأة الآن - وقدرتها مرتبطان بظروف موضوعية سائدة ، يجب أن نفهم هذه الظروف فهما دقيقا وصحيحا ، وهذا الفهم يجب أن لا يكون منحرفا ، بمعنى أن لا نفهمها لكي نخضع لها ، ولا نفهمها لكي نتخذ منها حججا لمنع التطور ، وانما نفهمها لكي نغيرها الى أمام وفق برنامج ثوري ، نغير - من خلاله ، وتبعاً لذلك - موقع المرأة في المجتمع ودورها التاريخي في بنائه .

القفز من فوق الظروف الموضوعية انحراف ، ونظرة خاطئة . . واتخاذ الظروف الموضوعية مبررا لتعويق العمل والتقدم الى أمام انحراف كذلك ، ان النظرتين اللتين أشرنا اليهما هما منحرفتان ، ويجب أن نتجنبهما ، لأن الحديث فيها ، ومعالجة مشاكل المجتمع ، ومنها مشاكل المرأة ، وفقا لذلك يحمل نفس المخاطر التي يحملها الحديث على أساس ان نؤجل الاشتراكية ، بحجة ان الظروف الموضوعية لم تنتهيا بعد . ان بعض الناس غير الاشتراكيين يبرزون الظروف الموضوعية وفق طرق وصور خاصة ، بقصد تقوية حجتهم ، لجعلهم يطالبون بايقاف مسيرة الاشتراكية ، بحجة ان الظروف الموضوعية لم تنتهيا بعد . ونستطيع أن نعرف من هو الاشتراكي ، ومن هو غير الاشتراكي من عوامل وظواهر شتى ، أبرزها ان ندرك الفارق بين الناس الذين يشخصون

الظروف الموضوعية ، ويضعون البرنامج الثوري لتغييرها ، واستبدائها
بظروف ومستلزمات جديدة ، تهىء الشروط الصحية لتطبيق الاشتراكية ، في
خطوتها المطلوبة ، في المكان وفي الزمان ، وبين الناس الذين يخوفون الشعب
والمخططين من الخطوة في المكان والزمان ، من خلال اثاره الظروف الموضوعية
القائمة التي هي ، في حساباتهم ، لا تقبل التغيير ، اثاره غير صحيحة ،
وتضخم حجمها بأسلوب يستهدف التعويق ، وبما يجعل قدرة مصادر التغيير
تتردد في الاقدام الى أمام من أجل تغييرها .

ان هذا النوع من الناس ، في الوقت الذي يتحدث عن الظروف
الموضوعية ، فهو ، من ناحية اخرى ، يرفض البرنامج الثوري الذي يغير
الظروف ، التي تقف حائلا دون تطبيق الاشتراكية . نعم يجب أن نفهم
ظروف المجتمع ، لكن تعاملنا معها يجب أن يكون تعاملنا ثوريا ، بمعنى أن
تتوفر الارادة والنوايا والايمان والخطط ، لتغيير هذه الظروف نحو الأفضل ،
لبلوغ الأهداف المنشودة .

القفز من فوق الظروف الموضوعية انحراف ، ونظرة خاطئة . . واتخاذ
الظروف والظواهر القائمة مبررا لتعويق العمل الى أمام انحراف كذلك .
يجب أن يكون حديثنا عن المرأة ، ودور المرأة في المجتمع ، حديثا
متوازنا ، وان تكون نظرتنا الى هذا الموضوع نظرة متوازنة .

جرت أحاديث هنا ، في هذا المكان ، وفي أماكن اخرى . . مرة طالب
بعضكم فيها برفع الوصاية عن المرأة ، باعتبارها بلغت الحد اللازم من
النضج وقدرة التصرف ، واخرى طالب البعض الآخر ببقاء الوصاية تحت
غطاء ضرورة مراعاة الظروف الخاصة للمرأة ، عند توفير فرص العمل
المتساوية بينها وبين الرجل . . مرة نتحدث عنها كمخلوق ضعيف ، مطلوب

رعايته ، واخرى نتحدث عنها كقائد للمجتمع . . مرة نتحدث عن عدم توفر الظروف الخاصة ، كما نسميها ، للمرأة لكي تقوم بواجباتها في الريف وفي العمل ، وفي بناء الطرق والجسور ، ومرة اخرى نرفض العقلية التي تضع تمايزا «فثويا» بين الرجل والمرأة ، في احتلال فرص العمل ، وفي احتلال فرص الدراسة والتهيؤ . . يجب أن يكون حديثنا عن المرأة ودورها في المجتمع حديثا متوازنا وان تكون نظرتنا الى هذا الموضوع نظرة متوازنة .

لا تتصوروا ان مسألة تدريب النساء على السلاح مثلا ، يمكن أن تمر بشكل عابر ، دون أن تقف عندها القيادة وتدرسها دراسة مستفيضة ، وقد وقفنا وقوفا طويلا عند مسألة انتهاء النساء العراقيات الى الجيش الشعبي ، وأخيرا أقر هذا الانتهاء . . وفق أسس . فلماذا أقر في سنة ١٩٧٦ تدريب النساء في الجيش الشعبي ، وعلى نطاق واسع ، ولم يقر في سنة ١٩٧٠ ؟ نحن لم نقف ، ولم نتخلف عن اداء دورنا الثوري والمبدئي في تغيير المجتمع ، لكننا أجلنا الصيغة في الزمان ، لكي نهيء مستلزمات تحقيقها بدون خسارة كبيرة ، وإلا كان بإمكاننا تحقيقها عام ١٩٧٠ . . لكن الخسارة التي كانت ستلحق بنا ، كثورة وكحزب ، وبالتالي كمجتمع ، هي كبيرة ، لو تحققت هذه الصيغة سنة ١٩٧٠ أو سنة ١٩٦٩ .

يجب أن لا نوفر للاستعمار فرصته الفنية ، إذ لم يعد بإمكان الاستعمار أن يأخذ من الثورة فرصة استراتيجية مباشرة لاستغلالها بالعمل المضاد ، لذلك فإنه وعملاءه صاروا يبحثون عن فرص «فنية» من خلال الغفلة ، أو من خلال الأخطاء التي نرتكبها ، سواء في استعجال العمل في الزمن ، وعدم توفير الشروط اللازمة للاخراج الصحيح ، أو في عدم استغلال فرصة العمل والتقدم ، والتردد ازاءها عندما تتوفر . انهم يبحثون عن فرص فنية . هو

وعملاؤه في المنطقة ، يريدون خلافا . . يريدون تصرفا خاطئا من الناحية
التعبوية «التكتيكية» لكي يوسعوه ويجعلوا منه فرصة ذات نتائج سوقية
«استراتيجية» لأغراض التغيير المضاد . فيجب أن لا نوفر له هذه الفرص ،
ويجب أن نحكم كل خطوة نقوم بها ، بتصور ان الثورة يجب أن تتقدم ، ولكنها
يجب أن تحسب بدقة .

وحول بعض الظواهر التي أشرتم إليها في الجهاز الاداري . . قلنا مرارا
ان في هذا الجهاز عقليات متخلفة يمينية ، وعقليات لا زالت لم تستوعب الثورة
كروح وكمنطلقات ، فهي إذن لا يمكن أن تتحمس للثورة كسياسات لأغراض
التطبيق ، ما دامت لم تستوعب روحها ومنطلقاتها ومفاهيمها المبدئية . نحن
نسعى لتغيير بعض الناس بصيغ الاحاطة ، أي أن نجعل من المجتمع في
حركته المستمرة وفي انتساب الأكثرية فيه الى الثورة ، عامل تحريك ، لكي تغير
العقليات التي لا تنسجم مع الثورة وتشل فاعليتها المشاكسة . وحين لا يجدي
اسلوب الاحاطة هذا ، مع بعض العناصر ، وتصر على أن تبقى في موقعها
المتخلف ، فستكون عندها عملية تغييرها من موقعها . واخراجها خارج اطار
المسيرة ، مسألة حيوية وحاسمة .

ان التركيز على الجانب الذاتي في التقصير مسألة حيوية . . في حين نركز
على تقصير المرأة في واجباتها ، وتأتي المبادرة في ذلك من الاتحاد العام لنساء
العراق ، كما تناول ذلك التقرير ، فتلك مسألة لا تنطوي على تقليل دور
المرأة تاريخيا ، في بناء المجتمع .

هكذا تنظر الثورة الى المرأة في دورها التاريخي ، وهكذا تنظر الى
المرأة في خططها السياسية ، المرتبطة بمنطلقاتها المبدئية ، والمعبر عنها خلال
المراحل المتلاحقة المتعاقبة ، بصيغ خاصة ، مرتبطة بهذه النظرة .